

القطاع الزراعي، الواقع والتحديات والرؤية

المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة

أ. د. خالد رمضان البيدي

د. بشير أحمد نوير

د. عبدالرزاق حسن الأمين قزيمة

كلية الزراعة - جامعة طرابلس

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية لبلوغ التنمية الزراعية المستدامة في ليبيا، ويتم ذلك بالتركيز على تحديد الإستراتيجية الزراعية المطلوبة في المدى القصير والمتوسط والطويل، ضمن إستراتيجية وطنية تستهدف إن يصبح القطاع الزراعي رافداً من روافد تنويع الاقتصاد الوطني.

يواجه الإنتاج الزراعي في ليبيا العديد من التحديات التي أثرت بشكل سلبي على تطور التنمية الزراعية المستدامة، حيث حصلت تطورات كثيرة في الجانب الطبيعي والبشري، في مقدمتها تناقص وتذبذب تساقط كميات الأمطار مما أدى إلى زيادة رقعة التصحر وتدهور خصوبة التربة، بالإضافة إلى التوسع السكاني المتزايد والمضطرد والهجرة إلى المدن الرئيسية، كل هذه العوامل مجتمعة تستوجب تسليط الضوء على هذه التحديات ومعرفة وتحليل أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

تم في هذه الدراسة تحليل نقاط الضعف والقوة والتحديات والفرص لقطاع الزراعة. وخلصت الدراسة إلى الحاجة الماسة لتطوير قطاع زراعي متطور يستجيب للمتغيرات المختلفة وقادر علي النمو السريع المستدام ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين دخول المزارعين ويستخدم الموارد الزراعية المتاحة استغلالاً آمناً مستداماً، بحيث يحفظ الأراضي من التدهور والتصحر ويستخدم الطاقات المتجددة ويتجه للاستثمار وزيادة مساهمة القطاع الخاص. كما يشير البحث بأهمية وجود قاعدة إنتاجية في الاقتصاد الليبي تعتمد على القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعات الغذائية، كما توصي أيضاً بإجراء حزمة من السياسات الإصلاحية في هيكل الإنتاج الزراعي مثل السياسات التسويقية والسعرية والتركيب المحصولي الأمثل للحد من الاستهلاك العشوائي للمياه، بالإضافة إلى تفعيل الإرشاد الزراعي وعمل

مسح شامل على المستوى الوطني لدراسة الإمكانيات الزراعية المتاحة، والاهتمام بالتصنيع الزراعي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال البحث عن الفرص الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الموارد الطبيعية، المناخ، التصحر.

المقدمة:

إن التنمية الزراعية في ليبيا تستلزم إتباع أسلوبا جديدا وفقا للمتغيرات الاقتصادية التي تمر بها البلاد وذلك من خلال إتباع التقنية الحديثة واستثمار نتائج البحوث الزراعية، وهذا يتطلب أن يتوجه البحث العلمي إلى البحوث التطبيقية ويتم تعميم نتائجها من خلال الجهاز الإرشادي الذي يكون عبارة عن حلقة وصل بين الباحثين والمزارعين. ولأجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة استعرض البحث واقع الزراعة الحالية في ليبيا، وتم تشخيص أهم معوقات تطوره والحلول المقترحة لها، من اجل نهضة التنمية الزراعية في ليبيا.

تمكن السياسة الزراعية منتجيه وتخصيص الموارد الزراعية واستغلالها الاستغلال الأمثل لزيادة الإنتاج ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج والمستوى المعيشي للمشتغلين في القطاع الزراعي وبالتالي تطور هذا القطاع لتحقيق الرفاهية الاقتصادية. إلا إن القطاع الزراعي في ليبيا يتسم بانخفاض الإنتاجية لمعظم المحاصيل الزراعية مع ضعف المساهمة في تكوين الناتج القومي الإجمالي. وعليه ينبغي إتباع الطرق العلمية الصحيحة عند بناء السياسة الزراعية وذلك من خلال تهيئة الوسائل التي من خلالها تزداد الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الزراعية ككل. يعد القطاع الزراعي ركيزة الأمن الغذائي ومصدر تأمين احتياجات المجتمع الليبي من الغذاء، ومشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي تعتبر من أهم القضايا الإستراتيجية التي يتم الاهتمام بها ودراستها علي المستوى القومي وذلك لما لها من تأثير مباشر علي المواطن في المجتمع الليبي، وتزداد أهمية القطاع الزراعي مع زيادة قدرة هذا القطاع علي تلبية الاحتياجات المحلية من السلع الغذائية وبالتالي توفير قدر من العملة الصعبة المخصصة لاستيراد كميات من السلع الغذائية التي يعجز الناتج المحلي الزراعي علي توفيرها لمواجهة الطلب المتزايد علي الغذاء، والوصول إلى زراعة ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي.

تتمثل مشكلة الدراسة في زيادة حجم الطلب علي الغذاء بشكل متزايد مع مرور الزمن بسبب تطور عدد السكان وتطور النمط الاستهلاكي في مقابل عدم قدرة الناتج المحلي في ليبيا علي الوفاء بهذه الاحتياجات، والاعتماد على استيراد الغذاء من العديد من الدول، فقد أهملت الأراضي الزراعية ولم يعد للإنتاج والدخل الزراعي أهمية نسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتدنت كل مؤشرات التنمية الزراعية في هذا القطاع، ولم يعد القطاع قادر على تلبية احتياجات التنمية الصناعية ولا توفير

الأمن الغذائي وبالتالي تزايد حجم الفجوة الغذائية من أهم السلع الغذائية، ومن جانب آخر فإن نسبة مساهمة قيمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت بشكل كبير وواضح خلال السنوات الأخيرة، وهذا الوضع يحتاج للبحث والدراسة والوقوف على أهم العوامل المحددة لقيمة الناتج الزراعي في ليبيا ومحاولة تحسين مساهمته بما يتناسب والإمكانيات المتاحة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة وزيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الأيدي العاملة وسد الاحتياجات المحلية من المنتجات الزراعية وتحقيق مستوى معيشي مناسب للمزارع وتحقيق الأمن الغذائي، وتحديدًا لمعوقات التي تعيق تنمية الأراضي الزراعية في ليبيا ووضع إستراتيجيات تعتنى بالحفاظ على تلك الأراضي وتحقيقًا لاستخدام الأنسب والمستدام لها، تأخذ بالاعتبار الأهمية الزراعية بالنسبة للاقتصاد القومي، بالإضافة إلى المشاكل والتحديات التي تواجهها.

أسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة في منهجها بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي على عدد من المتغيرات المحددة للتنمية الزراعية المستدامة والتي من أهمها: الأراضي الصالحة للزراعة وتوزيعها والموارد المائية والقوى العاملة الزراعية والتقنيات الحديثة والظروف المناخية.

التنمية المستدامة وأثرها على الأمن الغذائي:

مفهوم التنمية المستدامة:

كان المفهوم السائد هو التنمية قبل أواخر الثمانينات من القرن الماضي بمعناها التقليدي وقد برز مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وحصول المجتمعات في العالم الثالث على استقلالها السياسي وذلك حينما أظهرت الدول الرأسمالية أن التخلف الذي تعاني منه دول العالم الثالث من الفقر والجهل إنما هو نتاج لتخلفها وليس لاستعمارها لسنوات طويلة، ولقد كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987م التابع للأمم المتحدة وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بيئة النظام الاقتصادي العالمي.

تعريف التنمية المستدامة:

هناك العديد من التعاريف للتنمية المستدامة منها:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار .
- التنمية المستدامة هي التي لا تتعارض مع البيئة ويطلق عليها التنمية المستدامة الخضراء .
- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهاية الموارد الطبيعية .

التعريف الأكثر شمولاً للتنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، حيث يتم التركيز على النمو الاقتصادي المتكامل والمستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.

تعرف التنمية المستدامة بأنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة .

تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الذي تم تبنيه عام 1989م بأن التنمية المستدامة:

هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية.

يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة في الواقع هي مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولقد ارتبط مفهوم الأمن الغذائي بمفهوم التنمية المستدامة والذي يهدف إلى عدم تدهور الموارد الطبيعية البيئية المهمة، بمعنى آخر إن التنمية المستدامة هي الحالة التي لا يشهد فيها مخزون الموارد الطبيعية إلى الانخفاض والتدهور والتآكل مع مرور الزمن ومن ثم يؤثر ذلك على إنتاج الغذاء واستدامته، عليه فان تحديد مفهوم للتنمية الزراعية المستدامة يتوقف علي عدة معايير منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تجسد الأبعاد للتنمية المستدامة، وعلي هذا الأساس فهناك من يشير إلي أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة مرتبط بإدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية ومن منظور اشمل فهي العملية التي يتم من خلالها بالاتي.

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى.
- توفير فرص عمل ودخل كافي بما يضمن بيئة عمل أفضل لكل أفراد القطاع الزراعي.

- حفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والمتجددة من غير الإخلال بالتوازن الطبيعي للبيئة والمجتمع .

- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

كما ارتبطت التنمية الزراعية والريفية المستدامة باستخدام السلسلة الغذائية بداية من المنتجين حتى المستهلكين، مع الأخذ في الاعتبار جميع الخطوات والتفاعلات المتعلقة بالإمدادات والمدخلات والتسويق فضلا عن إنتاج الموارد الأولية واستخدام الأرض والموارد المائية في الوقت والمكان المناسبين.

إضافة إلي ذلك فان التنمية الزراعية الريفية المستدامة هي زيادة إنتاج الغذاء بطريقة مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، ويشمل ذلك مبادرات تثقيفية واستخدام الحوافز الاقتصادية واستحداث التقنية والتكنولوجيا الملائمة والجديدة، مما يضمن استقرار إمدادات الغذاء الكافي تغذويا ووصول الفئات الضعيفة إلي تلك الإمدادات، والإنتاج للأسواق وتوليد فرص العمل والدخل لتخفيف من حدة الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

يعد القطاع الزراعي في جميع الدول ركيزة أساسية للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، وفي العقود الثلاثة الماضية تقدمت لتصبح ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضا من خلال التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يعمل على المحافظة على الموارد و تحقيق التنمية المستدامة. بالتالي لا يكفي التعامل مع القطاع الزراعي بمنظور العائد الاقتصادي وحده بل يتعداه إلى العوائد الاجتماعية والبيئية التي تمس أمن البلد وسلامة البيئة وصحة المواطنين، فالتغيرات المناخية وما يرتبط بها من مخاطر وأثار مثل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتداخل مياه البحر على المياه الجوفية (الملوحة)، من أهم الظواهر التي تسبب تحديات كبيرة على المستوى الكوني. تتمثل هذه التغيرات في ظاهرة التغير المناخي و اتساع رقعة التصحر و تدهور الأراضي الزراعية و كذلك ظاهرة الاحتباس الحراري. وبالتالي حدوث تغيرات مناخية عالمية، مثل ارتفاع درجات الحرارة الذي سبب في ذوبان الجليد في القطب المتجمد وزيادة منسوب مياه البحار والمحيطات وانخفاض معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطق العالم.

جدول (1) مساحات الأراضي الليبية حسب معدلات تساقط الأمطار السنوية

نوع الأراضي	معدلات سقوط الأمطار السنوية (مم)	مساحة الأراضي (ألف كم مربع)	النسبة المئوية من المساحة الكلية %
جافة جداً	أقل من 50	1589	90.8
جافة	200 - 50	130	7.4
شبه جافة	400 - 200	26	1.5
شبه رطبة	أكثر من 400	5	0.3
المجموع	-	1750	100

(المصدر: الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الهيئة العامة للبيئة، 2008)

يوضح جدول رقم (1) أن الإقليم شبه الرطب يتمثل في مساحة محدودة في منطقة الجبل الأخضر، أما إقليم شبه الجاف فيتمثل في سهل بنغازي وأجزاء من الساحل الضيق إلى الشمال من الجبل الأخضر وكذلك الجزء الشمالي من سهل الحفارة، أما الإقليم الجاف فيتمثل أكبر الأقاليم مساحة في شمال البلاد حيث تتنوع أراضيه في كل من البطنان وجنوب الجبل الأخضر وجنوب سهل الحفارة وسهل سرت، أما الإقليم الصحراوي (الجاف جداً) فهو أكبر المناطق مساحة ويشمل جزءاً من الصحراء الكبرى.

تتعرض ليبيا إلى ظاهرة الجفاف من موسم إلى آخر، وأدت زراعة بعض الأراضي الهامشية والتوسع العشوائي في زراعة المحاصيل البعلية وأهمها الشعير وما تبع ذلك من استعمال محارث آلية متعددة الأفراس، وقطع الغابات لاستعمالها في التدفئة أو لتحل محلها زراعات مؤقتة أو مباني، خاصة جنوب منطقة طرابلس والجبل الأخضر، وتملح التربة في بعض المشاريع الزراعية وهبوط مناسيب المياه الجوفية بمستويات كبيرة، كما هو الحال في سهل الحفارة، وتداخل مياه البحر في بعض المناطق الساحلية والجفاف والإفراط في النشاط الرعوي وانتشار بعض الآفات الزراعية وتدني الإنتاجية العامة للمراعي الطبيعية واختفاء العديد من نباتات المراعي المتأقلمة مع الظروف البيئية المحلية إلى توفر جميع الظروف التي تساعد على التصحر في عدة مناطق بليبيا. (الهيئة العامة للبيئة، 2008)

واقع القطاع الزراعي

تبلغ مساحة الأراضي الليبية 175954 ألف هكتار ومن خلال بيانات الجدول رقم (2) يتبين إن مساحة الأراضي الزراعية خلال متوسط الفترة 2010-2015 بلغت نحو 15325 ألف هكتار ما نسبته من المساحة الكلية 8.8 %، وبلغت مساحات الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 2052 ألف هكتار والمساحات المروية بلغت 400 ألف هكتار ما نسبته 21% من الأراضي الصالحة للزراعة خلال نفس الفترة، وتتركز معظمها في المنطقة الغربية والجبل الأخضر من الشريط الساحلي و مناطق الكفرة والسرير ووادي الشاطئ وسبها ومرزق والجفرة في الجنوب الليبي.

جدول (2). يوضح مساحات الأراضي الزراعية للفترة من 1990-2015 في ليبيا

المساحة بألف هكتار

السنة	الأراضي الزراعية	% الأراضي الزراعية من المساحة الكلية	الأراضي الصالحة للزراعة	الأراضي المروية	% الأراضي المروية من الأراضي الصالحة للزراعة
1994-1990	15464	8.8	2164	470	21.7
1999-1995	15549	8.8	2250	470	20.8
2004-2000	15437	8.8	2137	452	21.1
2009-2005	15385	8.8	2085	410	19.7
2015-2010	15352	8.7	2052	400	19.5

(المصدر : منظمة الاغذية والزراعة(FAO) ، المجلد الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة)

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ونجد إن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات، أهمها تراجع نسبة مساهمته في الناتج القومي الإجمالي، إذا بلغ الناتج القومي الإجمالي 117.6 مليار دينار في سنة 2012 و يمثل النفط العمود الفقري للاقتصاد الليبي إذ يمثل معظم الصادرات ويسهم بحوالي ما يقارب ثلثي الناتج القومي الإجمالي. وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي من حوالي 7.7% في سنة 2000 إلى حوالي 0.78% سنة 2012. و نجد أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي بعد استبعاد قطاع النفط كانت حوالي 5.05% في سنة 2012، كما هو موضح بجدول رقم (3).

جدول (3). نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي في ليبيا 1970-2012

القيمة: بالمليون دينار

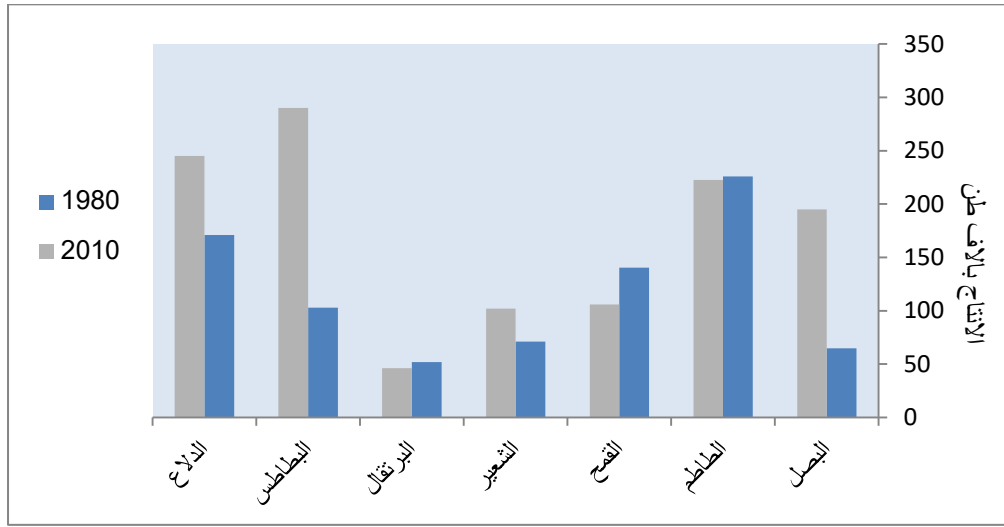
القطاع	السنوات	1970	1980	1990	2000	2010	2012
الزراعة		33.1	236.4	482.9	1437.7	2543.6	928.7
نسبة الزراعة للناتج القومي		2.569	2.239	5.855	7.789	2.481	0.789
الناتج القومي الإجمالي		1288.3	10553.8	8246.9	18456.9	102538.2	117675

(المصدر: النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة)

الإنتاج الزراعي في ليبيا يعتمد بشكل كبير على العوامل المناخية مثل التغيرات في سقوط الأمطار و الاختلاف الشديد في درجات الحرارة تؤثر بشكل كبير على إنتاج الغداء، ومعظم المحاصيل المنتجة في ليبيا تعتمد بشكل بسيط على التقنية الزراعية، وبالتالي تكون حساسة بشكل كبير للعوامل البيئية.

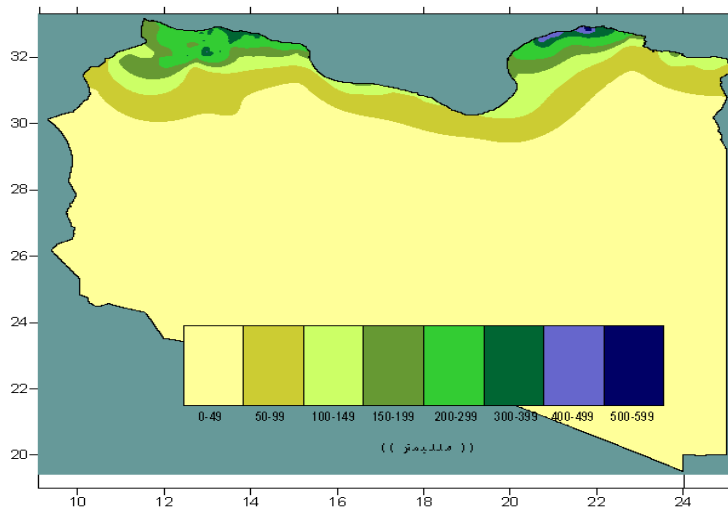
والشكل التالي يوضح المقارنة بين الكميات المنتجة لأهم المحاصيل الزراعية في ليبيا بين السنتين 1980 و 2010. ويتضح من الشكل رقم(1) أن هناك توسع في إنتاج محصول الدلاع حيث كان إنتاجه في سنة 1980 حوالي 170 ألف طن وزاد إلى 240 ألف طن في سنة 2010 مع العلم بان

هذا المحصول يعتبر من أكثر المحاصيل استنزافاً للمياه، في حين نجد إن محاصيل إستراتيجية مثل القمح والشعير لم تحدث فيها زيادات كبيرة في الإنتاج (الهيئة الوطنية للتوثيق، 2004).

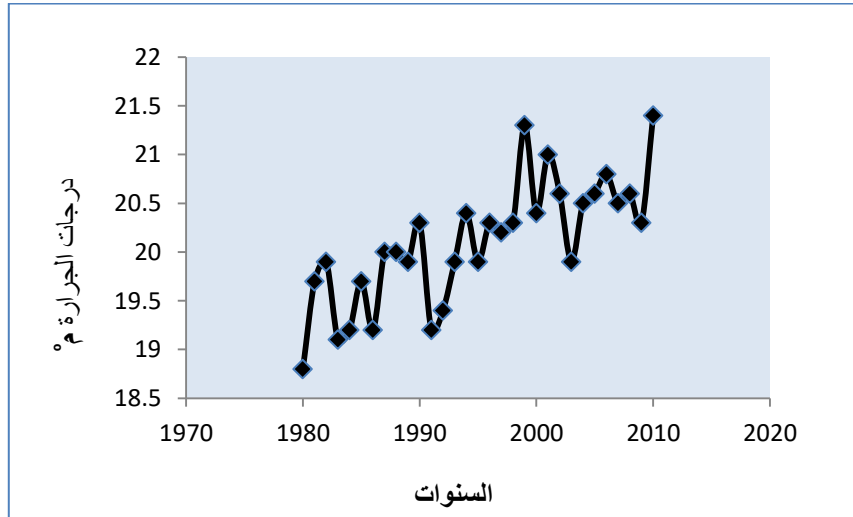


شكل (1) أهم المحاصيل المنتجة في ليبيا

يعد القطاع الزراعي في ليبيا أكبر مستهلك للثروة المائية في البلاد والتي تأتي معظمها من موارد جوفية غير متجددة وتشير التقديرات إلى إن استهلاك القطاع الزراعي في ليبيا يشكل ما نسبته حوالي 80% من المياه المتاحة، وتعتبر ليبيا من ضمن البلدان الجافة أو الشبه جافة حيث تكون فيها درجات الحرارة مرتفعة وكما إن معدلات سقوط الأمطار مخفضة حيث تتراوح بين 150-200 مم/سنة، وتتناقص معدلات تساقط الأمطار كلما اتجهنا جنوباً حتى تكاد أن تنعدم، وتشكل المياه الجوفية في ليبيا ما نسبته 98% من مصادر المياه، وبالرغم من أن المساحة الكبيرة لليبيا والتي تبلغ حوالي " 1.667 مليون كم² " فإن الجزء من الأراضي الذي تسقط عليه أمطار والتي يزيد معدلها عن " 200 ملم/السنة " لا يتعدى " 1% " من إجمالي مساحة البلاد.



شكل (2) معدلات سقوط الأمطار السنوية



شكل (2) متوسط درجات الحرارة في ليبيا 1970-2010

تعد ليبيا من الدول التي تعاني من ندرة الموارد المائية، حيث لا تتواجد بالبلاد أي مصدر مصادر من المياه السطحية مثل الأنهار والبحيرات، ولذلك فإن موارد المياه الجوفية تعرضت لضغط شديد نتيجة لزيادة الاستهلاك لمختلف الأغراض وفي مقدمتها القطاع الزراعي، بالإضافة للتقدم الحاصل في ضخ وإنتاج المياه ودخول الوسائل التقنية المتقدمة في ضخ ونقل المياه، كما إن الزيادة في عدد السكان وتعدد الاستخدامات المختلفة من الاستهلاك والتطور في مجالات الحياة تعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الضغط على هذا المورد الحيوي. انتمية الموارد المائية في ليبيا من أهم التحديات التي تواجه التنمية بشكل عام و التنمية الزراعية بشكل خاص، وذلك في ظل تناقص الموارد المائية من ناحية وتزايد الطلب عليها من ناحية أخرى. كما إن للمناخ تأثير كبير يتمثل في تناقص معدلات تساقط الأمطار و تذبذبها من شهر إلى شهر ومن سنة إلى أخرى، وارتفاع درجات الحرارة وارتفاع معدلات التبخر. كما إن الاستعمالات غير المرشدة للموارد المائية المتنوعة مما أدى إلى تفاقم أزمة المياه.

أما فيما يتعلق بالوضع المائي في ليبيا، فإن كميات التغذية السنوية تقدر بحوالي 600 مليون متر مكعب، بينما يقدر الاستهلاك الحالي حوالي 4.98 مليار متر مكعب في السنة. ويشير هذا إلي أن 87% من المياه الجوفية تأتي من مصادر غير متجددة، حيث تأثر الوضع المائي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب على المياه الجوفية بالمناطق الساحلية، مما سبب هبوطاً حاداً في مناسيب المياه الجوفية. مما أدى إلى تداخل مياه البحر بالخرانات الجوفية وجفاف بعضها بالمناطق الداخلية. كذلك فإن التوسع في المساحات المروية بالمناطق الجنوبية وما صاحبه من زيادة في استهلاك المياه نتج عنه هبوط في مناسيب المياه (الهيئة العامة للمياه، 2006).

أما بالنسبة للمياه السطحية، فإن متوسط الجريان السطحي السنوي يقدر بحوالي 260 مليون متر مكعب منها (100) مليون مياه تحملها الأودية المنحدرة شمالاً من جبل نفوسة مقابل (20) مليوناً تسيل نحو الجنوب والجنوب الشرقي، أما معدلات الجريان السطحي بواديان المنطقة الوسطي فتقدر بنحو 60 مليون متر مكعب في السنة مقابل (80) مليوناً بواديان الجبل الأخضر وللأهمية الخاصة للمياه الجوفية في ليبيا فإن البحث عنها وتخطيط استغلالها وإدارتها أمر بالغ الأهمية، لذلك وضعت ليبيا إستراتيجية مائية متكاملة لاستغلال المياه السطحية والاهتمام والعناية بهذا الجانب الحيوي (الهيئة العامة للمياه، 2006).

جدول (4). الوضع المائي بالمليون متر مكعب في ليبيا (1990 - 2025)

السنة	1990	2000	2010	2020	2025
• الطلب					
الزراعة	4275	4800	5325	5850	6640
الشرب	408	647	145	1512	1759
الصناعة	74	132	236	422	566
الإجمالي	4757	5579	6576	7784	8965
• مصادر المياه					
مياه متجددة	500	500	500	500	500
مصادر غير تقليدية	105	127	155	188	208
النهر الصناعي	-	1642	2226	2226	2226
• الإجمالي	604	2269	2881	2914	2934
• العجز	4153	3310	3395	4870	6031

(المصدر: الهيئة العامة للمياه، 2006)

المناقشة والاستنتاج:

مما سبق يتضح إن قطاع الزراعة في ليبيا تواجه عدد من التحديات في مقدمتها ندرة الموارد المائية، و تدنى جودة الأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض الاستثمار في القطاع لتأهيله ليساهم في الناتج المحلي. كما إن اعتماد الاقتصاد الوطني على مصدر وحيد دون اعتماد مبدأ تنوع الدخل الوطني والاستثمار في باقي القطاعات و في مقدمتها القطاع الزراعي أدى إلى وجود عزوف لدى القطاعين العام والخاص عن تطوير القطاع الزراعي والصناعات التحويلية القائمة على هذا القطاع.

وفي ضوء التناقص المستمر في الموارد المائية، فإنه من الضروري إعادة تقييم الوضع المائي وتبني سياسة مائية طويلة المدى وإعداد دراسة شاملة عن الوضع المائي بليبيا واقتراح الإستراتيجية الوطنية في هذا المجال لأكثر من عشر سنوات قادمة، ووضع رؤية واضحة حول ملائمة تحليه المياه

سواء لأغراض الشرب أو للصناعة وبيان الحلول التي ينبغي التركيز عليها لتمكين هذه المحطات من الاستمرار في استخدامها بشكل تقني واقتصادي.

كما توصى الدراسة بأهمية إنشاء قاعدة إنتاجية في الاقتصاد الوطني تعتمد على القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعات الغذائية، كما توصى أيضا بإجراء حزمة من السياسات الإصلاحية في هيكل الإنتاج الزراعي مثل السياسات التسويقية والسعرية والتركيب المحصولي الأمثل للحد من الاستهلاك العشوائي للمياه، بالإضافة إلى تفعيل الإرشاد الزراعي وعمل مسح شامل على المستوى الوطني لدراسة الإمكانيات والاحتياجات الزراعية المتاحة، والاهتمام بالتصنيع الزراعي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال البحث عن الفرص الاستثمارية، بالإضافة إلى دعم التعاونيات الزراعية ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة للتوسع في الإنتاج الزراعي.

المراجع:

1. النشرة الاقتصادية مصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة.
2. الهيئة العامة للبيئة (2008)، الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
3. الهيئة العامة للمياه (2006) الوضع المائي في ليبيا و التقرير السنوي لنشاط الهيئة.
4. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2004) - العدد الأول.
5. رسن، سالم عبدالحسن، 2011، التنمية الزراعية المستدامة...خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية- المحور الاقتصادي- المجلد(13) العدد (2)
6. منظمة الاغذية والزراعة (FAO) ، المجلد الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، 2007.
8. منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، لجنة الزراعة الدورة 19، التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة، 2005.
9. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، جدول أعمال القرن 21، الفصل 14، النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، ريوي دي جينيرو، 1992.